عروبة القدس.. حقيقة حضارية وتاريخية

□ .. في تصريحاته الاستفزازية الأخيرة حول القدس ردد اريبل شارون رئيس وزراء اسرائيل مغالطات ومزاعم وادعاءات تاريخية ليس لها سند أو مرجعية تاريخية مدعياً ان القدس هي عاصمة الشعب اليهودي منذ ثلاثة آلاف وسبع سنوات وتولى مقال سابق الرد على تلك المزاعم.

مؤكدا ان العرب الكنعانيين هم بناة القدس منذ خمسة آلاف عام وان العرب قد عاشوا بالقدس وعاصروا أحداثها وتاريخها القديم والوسيط والحديث ما لم تعاصره أمة أو طائفة أخرى من المحتلين والغاصبين وكانت الغزوة اليهودية الأخيرة (١٩٦٧ ـ ٢٠٠٥م) تعتبر الغزوة الحادية والأربعين للمدينة وهي في الوقت نفسه أقصر الغزوات التي تعرضت لها المدينة ومع ذلك ظل العرب هم الأساس السكاني الغالب (طوال تاريخ القدس الطويل وحتى الآن) وهذا هو الدرس التاريخي الذي يجب ان يعيه شارون.

د. أحمد يوسف القرعي ●

وفي محاولة يائسة لتأكيد مزاعمه أشار شارون إلى شهادتين غير موثقتين أولهما مقولة ابيه وأمه له وكان وقتها صبيا في الرابعة حيث قال له ان هناك فارقا بين الحقوق على الأرض والحقوق في الأرض وكل الحقوق على أرض اسرائيل ـ كما يدعي شارون ـ وهي حقوق يهودية، ولكن الحقوق في الأرض هي حقوق كل من يعيش عليها، وعندما نستعرض تاريخ حياة شارون نجد ان وقائع هذا التاريخ تكذب مقولة أبويه ومن ثم تصريحاته الأخيرة. فالأسرة كلها غريبة عن أرض فلسطين حيث هاجر ابوه (صموئيل موردخاي) مع اسرته من بولندا إلى فلسطين وكانت أم شارون روسية الأصل وجاء مولد شارون في سبتمبر ١٩٢٨م، ويعني هذا ان شارون قد استمع إلى مقولة ابيه وأمه وهو في سن الصبا (١٢ سنة تقريبا) أي عام ١٩٤٠م وكان عرب فلسطين يديرون كل المقدسات الاسلامية والمسيحية على الأرض ادارة كاملة رغم وجود سلطات الانتداب البريطاني ومن ناحية أخرى فإن مقولة «أبو شارون» قد جاءت بعد عشر سنوات من حكم اللجنة الدولية التي انتدبتها بريطانيا عام ١٩٣٠م وقررت ان حائط البراق (الملكي) أرض أوقاف اسلامية ويعني هذا ان الحق العربي في القدس على الارض وفي الأرض كان حقا ثابتا ومؤكدا. هذا بشأن نشأة شارون نفسه في القرية أيام صباه أما بشأن المقولة التي سمعها من ابيه وأمه فهي مجرد افتراء في شقها الأول وأكذوبة في شقها الثاني، والشق الأول يدعي ان هناك فارقا بين الحقوق على الأرض والحقوق في الأرض ولا ندري من أين استقى ابواه هذا النص القانوني بينما علم القانون منذ ان كان عرفا ومنذ قديم الزمان وحتى الآن لا يعترف بتجزئة الحقوق فالحقوق لا تتجزأ بين ما هو على الأرض أو في باطنها.

لأن الحق التاريخي يجب كافة الحقوق، ومن واقع تفنيد مزاعم الحركة اليهودية نستطيع تفنيد اكذوبة شارون بالنسبة لتلك الحقوق المزعومة على مدى العصور القديمة والوسيطة والحديثة فيما يلي:

● أولا: ان الوعد الذي أوردته أسفار اليهود المكتوبة خلال سنوات التيه أو الشتات البابلي ثم الروماني هو أساساً وعد غامض زعموا من خلال صياغته أنه وعد متطوع لأسباط ابراهيم (عليه السلام) بأن لهم أرض الميعاد الممتدة من نهر مصر (النيل) إلى النهر الكبير (الفرات) وهو اساسا وعد مقطوع لنسل ابراهيم (عليه السلام) وعلى ذلك فهو وعد مؤكد للعرب إذ على اعتبار ان عصر ابراهيم الخليل (عليه السلام) عصر عربي بحت قائم بذاته، بلغته وقوميته وديانته ولا صلة له بعصر موسى (عليه السلام) الذي يأتي في وقت لاحق بعد عصر ابراهيم عليه السلام بسبعمائة عام ومن ثم لم يقطع لبني اسرائيل أولئك الذين لم تعمر لهم وحدهم أرض كنعان (فلسطين) ولم يقم كيانهم السياسي الموحد في المنطقة أكثر من سبعين عاما على عهد داود وسليمان (عليهما السلام) هذا بينما ظلت المنطقة ومنها القدس دائما أرضا عربية عريقة في عروبتها.

ويؤكد روجيه جارودي كل هذا في كتابه: ملف اسرائيل دراسة لليهودية السياسية ـ دار الشروق ـ ١٩٨٣م ان الدعاية الصهيونية تربط دائما بين فكرة الحقوق التاريخية وفكرة أرض الميعاد التي يبدو وكأنها تعطي حقا اليها لتملك فلسطين إلا أنه ليست هناك اشارة صريحة في تاريخ تلك الحقبة يؤكد ذلك.

● ثانيا: جاء الفتح الاسلامي للقدس عام ٦٣٢م ميلادية ولم يكن في القدس آنذاك معابد أو هياكل يهودية ولم تكن القدس مدينة يهودية وانما كان أهلها عرباً من نسل كنعان وكانوا يتكلمون اللغة العربية ويدينون بالديانة المسيحية. ولو كان في المدينة آنذاك معابد أو هياكل أو آثار يهودية لأمر أمير المؤمنين عمر بن الخطاب بصيانتها ورعايتها ولأمر بالمحافظة على نقوشها وتحرياتها مثلما أمر بالمحافظة على كنائس المسيحيين ومزاراتهم وما فيها من صور وصلبان وتماثيل

● ثالثا: فتح صلاح الدين الايوبي بيت المقدس عام ١١٨٧م منتصرا على الحملات الصليبية فعادت القدس بعد ثمان وثمانين سنة من الحكم الصليبي مدينة عربية كماً كانت منذ عهد ابراهيم عليه السلام وعهد عمر بن الخطاب أمير المؤمنين واستمرت مدينة عربية حتى الاحتلال البريطاني لها في التاسع من ديسمبر ١٩١٧م وعملت الادارة البريطانية على مدى ثلاثة عقود (١٩١٧ ـ ١٩٤٧م) على تحقيق وعد بلفور (٢نوفمبر ١٩١٧م) على أرض الواقع بتقوية قبضة اليهود على المدينة بصفة خاصة وفلسطين بصفة عامة.

ورغم تحالف سلطات الانتداب البريطاني مع الأقلية اليهودية (فيما بين ١٨١٧ ـ ١٩٤٧م إلا ان لجنة المحكمين الدولية المشكلة من القضاة) من سويسرا وهولندا والسوق قد أقرت عام ١٩٣٠م ملكية العرب لحائط البراق (الملكي) عندما احتدم الصراع الفلسطيني اليهودي حوله.

● رابعا: ان احتلال اسرائيل للقدس الشرقية في يونيو ١٩٦٧م وسرعان ما صدر قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٤٢ ليؤكد رفضه لمبدأ الاستيلاء على الأراضي عن طريق القوة ومن الأهمية هنا التذكير بتفسير اللورد كارادون الذي صاغ القرار عندما طرح مجموعة من الأسئلة والأجوبة في اغسطس ١٩٧٩م وكان السؤال الأول: هل احتلت القدس الشرقية من قبل اسرائيل في حرب ١٩٦٧م؟ وأجاب بالطبع أنها احتلت وينطبق القرار ٢٤٢ عليها.

● خامسا: وفي سياق تأكيد عروبة القدس ورفض كل الاجراءات الاسرائيلية لتهويدها صدرت العديد من قرارات المحافل الدولية وفي مقدمتها مجلس الأمن ابتداء من القرار ٢٥٢ في ٢١ مايو ١٩٧٨م ونذكر ايضا فتوى محكمة العدل الدولية في يوليو ٢٠٠٤م لتؤكد بدورها عدم مشروعية قيام اسرائيل ببناء الجدار العازل في الأرض الفلسطينية في ذلك القدس الشرقية المحتلة ووجوب إعادة الحال إلى ما كان عليه بهدم الحوار وتعويض ابناء الشعب الفلسطيني الذين تضرروا من بناء هذا الجدار ومطالبة جميع الدول بعدم الاعتراف بأي آثار تترتب على بناء الجدار.

وأخيرا فإن صفحات التاريخ وبمختلف اللغات واللهجات تؤكد بما لا يدع مجالا للشك اكذوبة المزاعم الشارونية بشأن مقولة أبويه وتبقى الاكذوبة الأخرى بشأن ما نسبه شارون إلى بابا الفاتيكان حول الأرض المقدسة والأرض الموعودة وليكن هذا موضوع مقال آخر.

* نائب رئيس تحرير الاهرام

الديمقراطيات الملائكية لم توجد بعد!

د. عبدالحميد الموافي

● على عكس الانفعال والحدة ومشاعر الغضب التي وصلت إلى حد الحملات الصحفية الرديئة بين باريس وواشنطن إبان غزو العراق قبل عامين، جاءت رحلة الرئيس الأمريكي الأولى خلال فترة رئاسته الثانية إلى أوروبا لتكون محاولة واضحة لترميم العلاقات بين أمريكا وحلفائها في الاتحاد الأوروبي بعد أن فرضت دروس الحرب على العراق نفسها من ناحية، وبعد أن تيقنت واشنطن أن قيادتها للعالم ستكون أفضل عبر علاقة طيبة مع حلفائها في أوروبا من ناحية ثانية.

وإذا كان من غير الممكن القول بأن أسس السياسات الأمريكية التي تبنتها إدارة بوش في عام ٢٠٠٢ – أي بعد أحداث سبتمبر – قد تغيرت إلا أنه يمكن القول أن تكتيكا آخر يتم الأخذ به ليس فقط في التعامل مع أوروبا ولكن أيضا مع هذه المنطقة الحيوية من العالم – أي الشرق الأوسط – مع ثبات الاهداف النهائية بالطبع، ولذا فإن المنطقة مقبلة على دفع ثمن أو فاتورة الالتقاء الأمريكي – الأوروبي حول عدد من قضاياها الاساسية، ولم تعد زيارة لموسكو أو لبكين مجدية للأسف لأن المناخ الآن غير ما كان عليه قبل التسعينات من القرن الماضي.

وفي الوقت الذي مثلت فيه جولة الرئيس الأمريكي الأوروبية فرصة أو مناسبة لاطلاق الحملة الأمريكية لنشر الحرية والديمقراطية في الشرق الأوسط والعالم – ولا يخفف من ذلك الحديث عن أن التغيير ينبغي أن يأتي من الداخل كقبول بوجهة النظر الأوروبية أكثر منه قناعة من جانب واشنطن بصحتها – وهو ما بدأت آثاره في الظهور، فإنه من الاهمية بمكان الإشارة إلى ما يلي:

● أولاً: أنه لا خلاف على أن شعوب هذه المنطقة وهي أقدم شعوب العالم حضارة جديرة بأفضل صيغ الحكم والممارسة السياسية، ولأن السياسة نسبية في جوهرها وبين حدوث الحروب والانتقال من ذلك إلى أن نشر الديمقراطية سيؤدي إلى سلام البشرية وإلى اختفاء الحروب والصراعات وهو زعم يأتي في سياق محاولة ربط ظاهرة الارهاب بالدول العربية والإسلامية من ناحية والايحاء في نفس الوقت بأن السبيل إلى التغلب على ظاهرة الارهاب هذه يبدأ بالتحول الديمقراطي في تلك الدول من ناحية ثانية مع محاولة إضفاء صبغة أخلاقية وملائكية على حملة نشر الديمقراطية لكسب التأييد لها.

على أية حال فإنه يمكن القول وبكثير من الثقة في ضوء خبرة العلاقات الدولية على الأقل خلال القرن العشرين بأن أكثر الحروب التي عانت منها البشرية في تاريخها هي تلك التي بدأت في أوروبا أي بين الديمقراطيات الغربية، والحربان العالميتان خير دليل على ذلك.

وإذا كانت الدول الديمقراطية في عالم اليوم هي أكثر الدول تسلحاً واكثرها امتلاكاً لكل أنواع الأسلحة بما فيها أسلحة الدمار الشامل، فإن استراتيجيات الردع المتبادل، والاحتواء والضربات الاستباقية هي كذلك استراتيجيات الديمقراطيات الغربية وفي الشرق الاوسط فإن الاحتلال الإسرائيلي للارض العربية والحروب التي شنتها الديمقراطية الإسرائيلية على الدول العربية والممارسات اللاإنسانية في الأراضي الفلسطينية التي تمارسها القوات الإسرائيلية حتى الآن هي السبب الاساسي في عدم الاستقرار والتوتر في المنطقة.

وإذا كانت الديمقراطيات الملائكية لم توجد بعد في العالم، إلا أن الديمقراطية بمعناها الحقيقي تسهم بالتأكيد في إنقاذ الشعوب يجعل قرار الحرب والسلام ملكاً لها وليس ملكاً لحاكم فرد كما أنها تعطي فرصة أكبر للسلام لأن الشعوب لا تدخل الحروب إلا مضطرة أو إذا تم إقناعها بأفكار محددة بغض النظر عن صحتها أو حتى صدقها!!

ولا تعرف المطلق خيرا أو شراً صواباً أو خطأ فإن الأفضل لشعوب هذه المنطقة هو ما يأخذ بيد شعوبها إلى حالة ووضع أفضل هو ما يفتح أمامها سبيلاً عملياً وطريقاً محدد الملامح لغد أفضل تشارك في بنائه وتتحمل مسؤولية البناء ومصاعبه كذلك. ومن هنا تحديداً سيكون ممكناً أن تتنوع الخطى وتتفاوت الخطوات اتساعاً وعمقاً للسير على طريق طويل لم يعد ممكناً تأجيل السير عليه أو الالتفاف حوله.

وإذا كانت الأنظار جميعها أصبحت ترنو بشكل متزايد نحو المشاركة الأوسع والأعمق في صنع القرار فإن القاعدة الاقتصادية والاجتماعية التي ترتكز عليها هذه المشاركة هي أمر بالغ الأهمية والضرورة حيث أصبح من غير الممكن الاستغناء عن أحدهما لصالح الأخرى.

● ثانياً: أنه إذا كان من المسلَّم به أن نشر الديمقراطية والحرية سواء في الشرق الأوسط أو في مناطق العالم الأخرى أو النامية بالطبع – هي هدف نبيل وقيمة كبرى فإنه من الضروري التأكيد على نقطتين اساسيتين هما أن الاهداف والقيم النبيلة لا يمكن تحقيقها سوى بوسائل نبيلة، فالديمقراطية والحرية لا يمكن نشرها بالقوة ولا يمكن أن تنبت على أنقاض الدمار أو في تربة خربتها الحروب.

هذا إذا وضعنا في الاعتبار أن الديمقراطية هي سلوك ونمط حياة أوسع بكثير من صندوق الاقتراع، ومن ثم فمن غير الممكن اختزال الأمر في عمليات تصويت تحميها الدبابات هنا أو هناك.

■ النقطة الثانية: هي أن الزعم بأن الدول الديمقراطية لا تتصادم أو تتقاتل مع بعضها وأن الحروب تحدث فقط من جانب الدول الديكتاتورية أو الربط بين غياب الديمقراطية

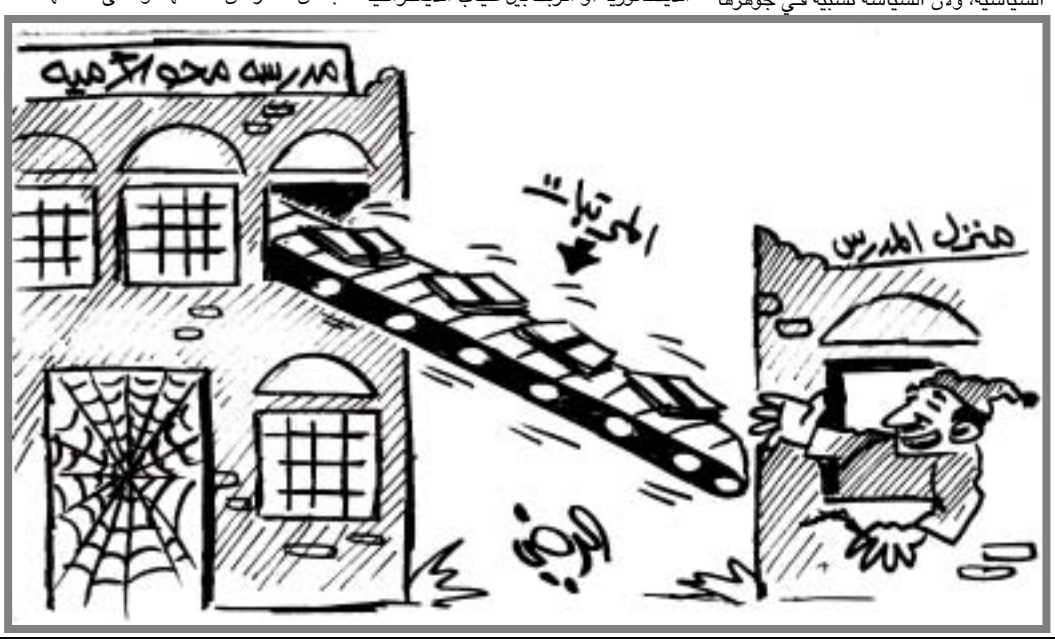

وادي ظهر.. هل يتحول إلى موقع سياحي جميل..؟!

عبدالله البحري

● مع أن منجزات عدة باتت عاصمتنا الجملة زاهية ومحسّنة بها، ومن خلال نجاحات لايمكننا كمواطنين أن نتجاهلها أو نستنقص من جهود القائمين عليها وفي مقدمتهم الأستاذ/ أحمد الكحلاني –وزير الدولة أمين العاصمة، وكذا المجلس المحلي باعتبار أن ماتم تنفيذه وبحق قد جعل من هذه المدينة عنواناً للتحضر، ومن خلال العديد من المشاريع المستكلمة لمعظم البنى التحتية والمرافق الخدمية، ناهيك عن كونها باتت أفضل وأجمل مما كانت عليه سيما خلال السنوات الأخيرة والتي تطورت أغلب مشاريعها ذات الارتباط بتلك اللمسات الجمالية سواء من حيث انتشار الخضرة وظهور أغلب شوارعها وجزرها وإناراتها الحديثة وباقي المناظر اللائقة بوجهها المائل بأبهى المجسمات الرائعة والعاكسة لأهم وأبرز ماقد تتصف به مدينة حضرية أخرى..!

إن تناول معظم الأقلام لغير منجز محلي أو مشروع إيجابي ناجح يعد في حد ذاته رصداً لمجمل الانجازات عموماً وخصوصاً عندما نرى ونلمس الكثير –كسكان أو وافدين إلى عاصمة أو مدينة كأمانة العاصمة– لابد وأن نقيم ونقدر تلك الجهود والأعمال الهادفة إلى جعلها في نظر الجميع واجهة البلد وعنوانه المشرق ،وبما تحتويه من المظاهر الدالة على مدى تحضرنا وتقدمنا وتطورنا في كافة المجالات وتحديداً بعد توسعها وتحديث مداخلها.

بيد أن أمراً يكاد مكملاً لتلك الجهود والجماليات التي لاريب وأنها جزء هام في إطار الخطة الحالية أو المستقبلية إذا ماقلنا بأنها من بين مهام وواجبات القائمين على شئون الأمانة وبالذات مجلسها المحلي، ولعلهم غير غافلين عنها والمتمثلة في ضرورة إحياء وإنعاش المواقع السياحية التي تتمنى تفعيل نشاط بعضها والتي حتماً تطل على مناظر طبيعية وجميلة وأقصد بها عنوة تلك المساحة الواسعة الواقعة شمال غرب الأمانة –المشرفة على قرية القابل أو وادي ظهر– والتي تعتبر إحدى المتنفسات التي غالباً مايقصدها سكان العاصمة وغيرهم من السواح والوافدين بغرض الإستمتاع بالمناظر الساحرة، سواء في المناسبات العامة أو الخاصة، مع العلم أن غيري قد تطرق إلى هذا الموضوع من حيث استغلال الموقع ذاته ولصالح الجانب السياحي رغم أن تأهيل هذا المكان الجميل محتاج إلى بعض اللمسات الجادة حتى يتحول من ميدان أو ساحة للرماية والقنص بمختلف الأسلحة الخفيفة إلى مكان يضم مختلف وسائل الراحة وعبر إنشاء سياج حديدي يمنع قاصديه –صغاراً أو كباراً– من بلوغ شرفاته الصخرية مع بعض المرافق كالكافتيريا التي ربما يطمح لاستثمارها القطاع الخاص أو العام وبذلك تكون الأمانة ومجلسها المحلي قد حقق مايتوق إليه السائح والمواطن في ذات الوقت .. والله المعين.

الدور الريادي المشرق للمرأة اليمنية

سالم شيخ باوزير

■ بانتصار ثورة السادس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٢م وثورة الرابع عشر من اكتوبر ١٩٦٣م الخالدتين أكد شعبنا اليمني أصالته الحضارية واثبت صلابته النضالية وافرزت المرحلة السابقة مساهمة المرأة اليمنية جنباً إلى جنب مع الرجل بدورها النضالي والوطني والاجتماعي ما يبعث حقيقة على الفخر والاعتزاز يعيد بذاكرتنا إلى الدور العريق للمرأة اليمنية في تاريخنا القريب بانخراطها الطوعي في صفوف الثورة اليمنية دفاعاً عن مكاسب وانجازات جماهير شعبنا اليمني العظيم.

ومرة أخرى بنفس الحس الوطني والحماسة الوطنية تحتل المرأة اليمنية مكانها الطبيعي على طائلة الحقوق المتساوية مع الرجل ويمثل ذلك ترجمة صادقة لكافة القوانين المنظمة لحياة ونشاط المرأة اليمنية والذي على ضوء هذه المعطيات تواصل اليوم المرأة اليمنية في عهد الوحدة اليمنية نضالها المشروع على مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية العملية بهدف الارتقاء بهرم الاقتصاد الوطني، بل احتلت المرأة اليمنية في هذه المرحلة مكانة مرموقة في المجتمع اليمني في ضوء الرعاية الكاملة والمتواصلة من قبل الحكومة والقيادة السياسية وفي المقدمة فخامة رئيس الجمهورية الأخ علي عبدالله صالح الذي لن يألو جهداً في دعم نشاط المرأة وتعزيز دورها السياسي والاجتماعي ومنظمتها الجماهيرية اتحاد نساء اليمن فمن هنا لمسنا عن قريب الانخراط والاندماج الاجتماعي والسياسي للمرأة اليمنية في المجتمع المدني وفي العمل السياسي والتربوي والقضائي والبرلماني والصحفي وحقوق الإنسان والسلك الدبلوماسي ومشاركتها بفعالية في خطط التنمية والانتخابات البرلمانية والرئاسية والمحلية وهذا دليل معنوي على ما اكتسبته المرأة من وعي سياسي وحس وطني وانفتاح اجتماعي ملموس وهذ ما عبر عنه بجلاء ووضوح ورؤية واضحة مطلقة فخامة رئيس الجمهورية في زيارته الأخيرة لحضرموت وملامسته الحقيقة للدور الملحوظ والبارز للمرأة اليمنية في هذه المحافظة وقيادة اتحاد نساء اليمن الواعية والمتميزة وهي تتأهب للمشاركة الجماهيرية في الفعاليات المركزية بالذكرى الخامسة عشرة للوحدة اليمنية في الثاني والعشرين من مايو القادم والتي حظيت حاضرة حضرموت مدينة المكلا الجميلة والساحرة باحتضانها تقديراً لدورها ولأهميتها حضارياً وتاريخياً وثقافياً واقتصادياً وكانت كلمة الرئيس مستوفاة بالنقاط والحروف وما عكسته كلمة رئيس فرع الاتحاد «بحضرموت الأخت سلمى الكثيري من نقاط وافية ونجاحات جديرة بالدراسة والتقييم والتأمل لما قدمته المرأة في المحافظة وما سوف تقدمه لتعميق الدور الريادي للمرأة في المحافظة في المستقبل.

اننا نحيي المرأة العربية واليمنية وهي تحتفل بذكرى الثامن من مارس الذي مثل علامة بارزة في تاريخ نضال المرأة ضد كافة صنوف الظلم والاضطهاد والتعسف وكسر قيود التقاليد العتيقة العالية ودشنت بهذا اليوم التاريخي العظيم مرحلة تاريخية وهامة من سيرة المرأة في العالم والمجتمع العربي واليمني وتنسمت عبير الحرية والديمقراطية وشقت طريقها وسط الحشود والتراكمات البالية أكدت بذلك ديمومتها وموقعها الحقيقي في ظل انتصار العدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان والتاريخ.. ولعل من المفيد في ختام هذا المقال أن ننوه تزامن هذه المناسبة مع الزخم السياسي والاقتصادي والثقافي والفني الذي يساهم في ابرازه في حضرموت الرجل مع المرأة في لوحة غنائية فراتحية رائعة في ذكرى المنجز الوطني العظيم الوحدة اليمنية حيث يتفاعل الجميع في رسم هذه الملحمة بروعة فائقة على شرف المناسبة ولن جعل من هذه المحافظة شيئاً جديداً وفريداً تقديراً واعتزازاً لهذه المحافظة المعطاءة.

لمن.. نعتذر؟

محمد عبدالاله العصار

□ .. ولك العتب حتى ترضى .. هكذا تعودنا أن نتأسف لمن نحبهم ويحبوننا .. فالعتب حجة على المرء .. في مقابل آلام .. وتوجعات الآخرين.. وقد قال قدماؤنا، الآباء والشيوخ – وذوو الحكمة – أو تحدثوا عن مبدأ عدم إغضاب الناس، وعن كيفية إرضائهم وعدم استدرار سخطهم .. لا من باب الخنوع والإحساس الفظيع بالذنب.

لكن من باب المروءات العربية الصافية .. والوفاء والنبل .. أو كأنهم ماقالوا: إحذر الكريم إذا أهنته .. والعاقل إذا أحرجته .. أما الأحمق فقالوا: إذا مازحته!

وعبر الزمن تتردد حكم العرب .. وازداد بها الرسول العربي الكريم محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم شفاعة لأهله ولقومه .. وقبائله وما بناه .. وأحقه في أنفس العرب وعلى مداخل قلوبهم، وفي الأرض والعالمين كافة.. (إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق) وقوله الكريم هذا سيظل جرسا في أذهاننا، ونارا .. تسمو بها اعصابنا وستحيا بها .. وتموت عليها..

إن سؤال اليوم.. شديد العتب على الذين تضيق صدورهم تلك الصدور التي .. لا هي رحبة ولن تقبل امنياتنا لها أن تكون .. سؤالنا سيظل يطرق باب كل ضمير من تريدوننا أن نوجه العذر إليه؟! وما الذي يغضبكم.. إن حدث صدقا أبناؤكم .. ووجهوا كلامهم إليكم؟!.. ما الذي يوجب العتب إذا نطق .. ثقيف قوم ما قد يصلح قوله الحال؟!.. لماذا ترتاحون لنفاق أحق أن تعلموا أنه فساد حال لا إصلاح بدن.. أو مجتمع أو دولة؟!

لمن نعتذر اليوم..

وأنتم الأحبة .. لانصدقكم النقد في الكتابة وحق اللوم .. إلا لأنكم الأهل.. ما علينا أو عليتم شأنا!! لمن نعتذر وما غيرنا.. من قبل ومن بعد؟!، بل ومن ذاك الذي حولنا.

يستصغر إطاعتنا وحجتنا، سوى أن طاعتنا .. لأنفسنا وحجتنا لضعفاء قومنا .. أولئك الضعفاء الذين تصعد أرواحنا وأحلامنا من قلوبهم وضمائرهم!! هي الأجدى والأحق .. أن تتوازى مع ما نحبه من نبل وكرم وتسامح؟! بالفعل!!، نريد من عاقل الإجابة:

لمن نعتذر، ومن الذي نرضيه .. فلا حاجة به لنقد .. ولا حاجة بنا أن نحرجه!! أو على الأقل حتى .. تظل آلامنا مؤرقة للروح أو عند مستوى قوة السؤال .. دونما طلب إجابة .. فقط.. لنا رجاء .. من غير مدعاة انتقاص .. أن نكيل اعتذارنا لنحتشد على مداخل الأرض وتطفو فوق أرجائها! لأن من يحب أن نعتذر له فسنعتذر قدر ما استطعنا وبقدر مانتمناه حظوة.. عنده وقبول!.